

ثُمَّ
لِلَّهِ الرَّخَاءُ الرَّحِيمُ

الحمد لله الواجب وجوده. والمنع نظيره. المكنى سواء. وغيره.
الصادر باختيار شرع وضرر. والصلح على محمد الذي تنسبه
نبيه وامره. **أما بعد** فإن الكتاب الذي صنفته الشيخ الإمام
قدوة الحكماء أنير الذين لا بهري. طيب الله ثراه. وجعل
الجنة مثواه. المشهور بابساغوجي. لما كان بعض الاخوان
متعسرا. وعلى بعضهم متيسرا. أردت أن أكتب إليهم هذه
اوراقا لتنزىل عنهم. وتعم نفعهم. والله خير المنسرين.
والموفقين **قال** أبساغوجي **قول** أن للمنطقيين اصطلاحا
حات يجبا استحضارها للمبتدئين إذا اراد أن يشرح في شئ
من العلوم. منها أبساغوجي. وهو لفظ يوباني. يراد به
الكليات الخمس. وهي النوع والجنس والفضل والخاصة
والعرض العام. وهذه بوقوف معرفتها على بيان الدلالة
الثلاث المطابقة. والنضمن والالتزام. وأقسام لللفظ
والدالات هي كون الشيء بحاله. يلزم من العلم به العلم بشئ
آخر. والأول هو الدال. والثاني هو المدلول. فشي هذا عرفت
أن الدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم بشئ آخر. وكذا
عرفت أن المدلول هو الذي يلزم من العلم بشئ آخر العلم
والدلالة تنقسم إلى طبعية وعقلية ووضعية المراد

من الدلالة. فهذه الدلالة الوضعية التي يكون بحسب
وضع اللفظ. الدال على المعنى. وهي ثلاثة أقسام. لأن اللفظ
الدال على المعنى لا يخرج من أن يدل على تمام ما وضع له. أو يدل
على جزء ما وضع له. أو يدل على ما يلازمه في الدهن. فإما كان
الأول فالدلالة بالمطابقة. وإن كان الثامن فالدلالة
بالنضمن. وإن كان الثالث فالدلالة بالالتزام **مثال**
الدلالة بالمطابقة. كالإنسان فإنه يدل على الحيوان الناطق
بالمطابقة لكونه تمام ما وضع له. وإما سبب هذه الدلالة
بالمطابقة لأن اللفظ موافق. لتمام ما وضع له. وذلك
ما يؤخذ من قولهم طابق النعل بالنعل إذا وافق **مثال**
الدلالة بالنضمن. كالإنسان إذا دل على الحيوان أو
على الناطق. وإما سبب هذه الدلالة بالنضمن لأنه يدل على
الجزء الذي في ضمنه فيكون دال على ما فيه ضمنه **مثال**
الدلالة بالالتزام. كالإنسان إذا دل على قابل العلم وضعه.
الكناية. وإذا سميت هذه الدلالة التزاما لأن اللفظ
لا يدل على كل أمر خارج عنه. بل على الخارج اللازم له. ولما
قيد قوله على ما يلازمه في الدهن لأن الدلالة الخارجية
لوجعلت شرطها لمحقق دالة الالتزام بدونها الامتناع
تحقق المشروط بدون الشرط. بالالتزام باطل والمطلوب
كذا ذلك لأن المدوم كالمشي يذ على الملكة كالصبر التزاما
لأن المعنى عدم الصبر عما من شأنه أن يكون بصيرا مع أن

بينهما معاندة في الخارج **قال** سم اللفظ اما مفرد الى
 آخره **اقول** لما فرغ عن بيان الدلالات سرع في تفسير اللفظ
 فقول اللفظ ينقسم الى قسمين مفرد ومؤلف لانه اما ان
 لا يراد بالجزء منه اى من اللفظ دلالة على جزء معناه
 كالانسان فانه لفظ لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه
 او يراد ذلك كقولك اى الحمار فانه لفظ بذل جزءه على جزء
 معناه لان الرامى بذل على ذات من له الرامى والحمار بذل
 على جسم معين فان كان الاول فهو مفرد وان كان الثاني فهو
 مؤلف قوله لا يراد بالجزء منه دلالة صدقة على اربعة
 اقسام الاول ان لا يكون له جزء اصلا نحو علما والثالث
 ان يكون له جزء لكن لا معنى له نحو زيد علما والثالث ان يكون
 له جزء وذو معنى لكن لا بذل عليه نحو عبد الله والرابع ان يكون
 له جزء وذو معنى دال عليه لكن لا يكون مراداً نحو الحيوان
 الناطق علما لان معناه ج الماهية الانسانية مع الشخص
 والمفرد اما كل اللفظ **اقول** المفرد ينقسم الى كلي وجزئي لانه اما
 ان يكون نفس بصورة مفهومه اى من حيث انه متصور ما نقا
 عن وقوع الشركة فيه اى من اشتراكه بين كثيرين ولا يكون
 كذلك فان منع نفس بصورة مفهومه من اشتراكه بين كثيرين
 فهو الجزء كزيد علما فانه اذا تصور مفهومه امتنع عن
 صدقة على كثيرين وان لم يمنع نفس بصورة مفهومه من
 اشتراكه بين كثيرين فهو الكلي كالانسان فان مفهومه عند

العقل

العقل لم يمنع عن صدقة على كثيرين وانما قيد المفهوم بالصور
 لان من الكليات ما يمنع الاشتراك بين امور متعددة بالنظر
 الى الخارج كواجب الوجود فان الدليل الخارجيه بقطع
 عرف الشركة عنه لكن عند العقل لم يمنع عن صدقة على كثيرين
 والام يقتصر الى دليل اثبات الوحدة **قال** والكلي اما ذاتي واما
 عرضي **اقول** الكلي ينقسم الى ذاتي وعرضي لانه اما ان يكون
 داخلا في حقيقة جزء سائمه فهو ذاتي كالجوان بالنسبة الى
 الانسان فانه حقيقة زيد وعمرو وجر والجوان داخل
 فيه لكونه مركبا من الجوان والساطر وكذا بالنسبة الى
 الفرس لانه مركب من الجوان والساطر وان لم يكن داخلا
 في حقيقة جزء سائمه بل غارعا عن تلك الحقيقة فهو عرضي
 كالصاحبة بالنسبة الى الانسان فانه لم يدخل في حقيقة
 زيد وعمرو وجر التي هي الانسان كما مر من انه مركب من الجوان
 والناطق فقط فتعين انه امر خارج عنه وعلى هذا لا يكون
 نفس الماهية ذاتية بل يكون من العرضيات لانها تختلف
 الذاتي بذلك التقدير وما يحتاجه فهو عرضي وقد يقال
 الذاتي على البس ببعض تخمينه يكون نفس الماهية ذاتية
 لا يقال ان الذاتي هو المنسوب الى الذاتي فلا يجوز ان يكون
 الماهية ذاتية والا لزم انساب الشيء الى نفسه وهو
 ممنوع لانا نقول هذه التسمية اى تسمية الماهية ذاتية
 ليست بلغونه حتى يلزم ذلك المحدث بل انما هي اصطلاح

فلا يرد ذلك **قال** والذي امامه قول **الخ** **اول** هذا شروع
 في بيان الكليات الخمس علم ان الذي امامه جنس ونوع او فصل
 لانه ان كان مقولا في جواب ما هو بحسب الشريعة المختصة
 بالخصوصية ايضا فهو جنس كالحيوان بالنسبة الى الا
 نسان والفرس فانه اذا اسئل عن الانسان والفرس بما
 هما كان الجواب جوابا عاما عنهما واذا اسئل عن كل واحد منهما
 اى من الانسان والفرس لم يصلح الجواب ان يكون جوابا
 عن كل واحد منهما لانه ليس بنام ماهية كل واحد منهما
 لانك اذا اقررت الانسان بالسؤال فتقول ما هو فهو البسر
 الا الحيوان الناطق لكونه تمام ماهية وكذا اذا اقررت الفرس
 بالسؤال جوابا بالحيوان الساهل لكونه تمام ماهية ويرسم
 الجنس بانه كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب
 ما هو فولاذا بنا قوله كل ذائد لا طائل تحته وقوله مقول
 جنس متناول للكليات والجزئيات وقوله على كثيرين
 يخرج الجزئيات لما مر من ان الجزئيات انما يقال على واحد
 شخص وقوله مختلفين بالحقايق يخرج النوع لكونه
 مقولا على كثيرين متفقين بالحقايق وقوله في جواب
 ما هو فولاذا بنا يخرج الكليات لما فيه اعنى الفصل
 والخاصة والعرض العام وان كان الذي مقولا في جواب
 ما هو بحسب الشريعة والخصوصية معا فهو النوع كما
 كالانسان بالنسبة الى افراده اعنى زيد وعمر وأبوهم

او غير ذلك لانه اذا اسئل عن زيد وعمر وغيرهما بما هم
 كان الجواب الانسان لانه ماهيتهم المشتركة بينهم واذا اسئل
 عن زيد فقط كان الجواب الانسان ايضا لانه تمام ماهية
 المختصة به فتعين انه اعنى النوع يكون مقولا في جواب
 ما هو بحسب الشريعة والخصوصية معا ويرسم النوع بانه
 كل مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في
 جواب ما هو فولاذا بنا قوله كل ذائد لا طائل تحته كما مر
 وقوله مقول جنس متناول للجزئيات والكليات وقوله
 على كثيرين يخرج الخريف وقوله مختلفين بالعدد دون
 الحقيقة يخرج الجنس لان النوع انما هو مقول على كثيرين
 متفقين بخلاف الجنس وقوله مختلفين بالعدد لكون
 افراده مختلفة بالعوارض والشخصات وقوله في جواب الباقية
 ما هو يخرج الثلاثة الباقية المذكورة وان كان الذي
 غير مقول في جواب ما هو بل مقولا في جواب اى شئ فهو
 في ذاته وهو اعنى القول في جواب اى شئ هو في ذاته
 ما يعبر الشئ عما اشارك في الجنس وهو الفصل ولوقا
 اوفى الوجود ايضا لكان التعريف اشمل لمدخل فيه
 الماهية المركبة من امرين متساويين او امور متساوية
 اللهم الا ان يقال اكفى بالجنس بناء على تركيب بطلان
 الماهية من امرين متساويين او امور متساوية ولغايل
 ان يقول فعلى هذا كان الا لازم عليه ان يذكر الجنس

الباقية

في التعريف وذلك اعني ما يميز الشيء عما يشترك في الجنس
 كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه اعني الناطق يميز
 الانسان عما يشترك في الجنس اي في الحيوان كالغريب
 والبقر وغيرها لانه اذا سئل عن الانسان باي شيء
 هو في ذاته كان الجواب انه ناطق لان السؤال باي شيء هو في
 ذاته انما يطلب به ما يميز الشيء عن غيره وكل ما يميز الشيء عن غيره
 يصلح للجواب فالناطق يصلح للجواب لانه يميز الانسان عن غيره و
 يرسم اي الفصل بانه كل يقال على الشيء في جواب اي شيء هو
 في ذاته قوله كل مبيت شامل للكلمات الجنس وقوله يقال
 على الشيء في جواب اي شيء هو ذاته يخرج النوع والجنس
 والعرض العام لان النوع والجنس يقال لان في جواب ما هو
 لا في جواب اي شيء وهو العرض العام لانه لا يقال في الجواب
 اصلا وقوله في ذاته اي في جوابه يخرج الخاصة لانهما
 ان كان مميزات الشيء الحي لا في جوهره وذاته بل في عرضه **قال**
 واما العرضي اخ **اول** العرضي اما لازم او مفارق لانه اما
 ان يمتنع انفكاكه عن الماهية او لا يمتنع انفكاكه عن الماهية
 والاول هو العرض اللازم كالكاين بالقوة بالنسبة
 الى الانسان والثاني هو العرض المفارق كالكاين بالفعل
 بالنسبة الى الانسان وكل واحد منهما اي من العرضي الاول
 والعرضي المفارق اما خاصته او عرض عام لانه ان يختص
 بحقيقته واصل فقط فهو الخاصه كالضاحك بالقوة

والفعل

والفعل لا الانسان فان الضاحك بالقوة عرض لازم لا
 يتفك عن ماهية الانسان بخفض حقيقته واحدة وهي
 ماهية الانسان والضاحك بالفعل عرض مفارق يتفك
 عن ماهية الانسان بخفضها وترسواي الخاصة بانها
 كلية يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً وقوله
 كلية مستندة كما مر غير مرة وقوله يقال على ما تحت
 حقيقة واحدة جنس شامل للكلمات الجنس وقوله فقط
 يخرج الجنس والعرض العام لكونهما مقولان على ما تحت
 حقايق مختلفة وقوله قولاً عرضياً يخرج النوع والفصل
 لانها مقولان على ما تحت هما ذاتي لا عرضي وان لم يخص
 كل واحد من اللازم والمفارق بحقيقته واصل بل بعبارة
 حقايق فوق واحدة فهو عرض عام كالمتنفس بالقوة
 والفعل لا الانسان وغيره من الحيوانات فان المتنفس
 بالقوة عرض عام لازم غير متفك عن ماهيات الحيوانات
 غير مختص بماهية واحدة والمتنفس بالفعل عرض مفارق
 يتفك عن ماهياتها غير مختص بواحدة ويرسم اي العرض
 العام بانه كل يقال على ما تحت حقايق مختلفة قولاً عرضياً
 وقوله كل ذلك كما مر وقوله يقال على ما تحت حقايق مختلفة
 يخرج النوع والفصل والخاصة لانها لا يقال الا على
 حقيقة واحدة فقط وقوله قولاً عرضياً يخرج الجنس لانه
 ذاتي لا عرضي وكون هذه التعريفات للكلمات الخمس

العرض

رسوما بناء على إمكان أن يكون لهما ماهيات وعقائير وراء
 تلك العقائير ما في التي ذكرناها ملزومات متساوية لهما
 لكن المناسب ذكر التعريف الذي هو اعم لان عدم العلم
 بانها حدود لا يوجب العلم بانها رسوم **قال** القول
 الشارح **اقول** العلم ينقسم الى قسمين احدهما القول
 الشارح والاخر المجمل لانه ان كان تصور اعم اعتبار عدم
 الحكم فيه موصلا الى المطلوب التصوري فهو قول الشارح
 وان كان تصورا مع اعتبار الحكم فيه موصلا الى المطلوب
 التصديقي فهو المجمل واذا عرفت هذا فنقول من تلك الاصطلاحات
 المنطقية المذكورة القول الشارح وهو التعريف والتعريف
 اعم من ان يكون حدا ورسم والحد قول دال على ماهية الشيء
 قوله ماهية الشيء يخرج الرسم كما سنبينه هذا هو تعريف
 الحد وقبل لم يخرج تعريفه لانه يلزم التسلسل قلنا لا تسلسل
 لزوم ذلك التسلسل لان حد الحد نفس الحد كما ان وجود
 الوجود نفس الوجود والحد ينقسم الى قسمين تام وناقص و
 الحد التام هو الذي يتركب عن جنس الشيء وفضله التعريفين
 كالحبوان الناطق بالنسبة الى الانسان فانك اذا اختلفت
 لا انسان فقال في جوابه الحبوان الناطق ومثل هذا هو الحد التام
 اما كونه حدا فان الحد في اللغة المنع وهو يكون مستثناه على
 الذاتيات مانع عن حصول العز فيه وانما كونه تاما فلكون
 الذاتيات مذكورة بنهاية فيه والحد الناقص وهو الذي يتركب

عن جنس البعيد للشيء وفضله القريب كالجسم الناطق بالنسبة
 الى الانسان فانه اذا اسئل عن الانسان بما هو والجيب
 عنه بانه جسم ناطق كان الحد ناقصا اما كونه حدا فلما مر
 واما كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض الذاتيات فيه والرسم
 ايضا ينقسم الى قسمين تام وناقص اما الرسم التام وهو
 الذي يتركب عن جنس الشيء القريب وفاضله الاخر انه
 كالحبوان الناطق في تعريف الانسان اما كونه رسما فلان
 رسم الدار اثرها ولما كان هذا التعريف بالخاصة اللازمة
 الى هي من ثار الشيء كان تعريفا بالامر وانما كونه تاما
 فلتحقق المشابهة بينه وبين الحد التام من جهة انه وضع
 فيه الجسمل القريب وقيد ما يختص بالشيء ولما الرسم
 الناقص وهو الذي يتركب عن العريضات التي يختص بجزئها
 بحقيقته واحدا لان كل واحد منهما لا يتحقق بحقيقته
 واحد كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه
 عريض الاظفار رباذي البشرة مستقيم القامة صفحاك
 بالطبع فان جملة هذه المور العرضية مختصة بالانسان
 لا غير بخلاف كل واحد منها الوجود البعض منها في غيره
 ايضا اما كونه رسما فلما مر من الخاصة اللازمة من ثار
 الشيء فتكون تعريفا بالامر الذي هو الرسم وانما كونه ناقصا
 فلعدم ذكر بعض اجزاء الرسم التام فيه حتى يتحقق الشيء
 بالحد التام كتحققها بين الحد التام والرسم السابق **قال**

القضاء الخ **قوله** لما فرغ من القول لشارح شرع
 في الحجة وهي القضايا المرتبة الموصلة الى المطلوب
 التصديقي والفضية قول يصح ان يقال لقائله انه
 صادق فيه اي في قوله او كاذب فيه وهو الذي
 يسميه بعضهم خبر او القول هو المركب سواء كان لفظاً
 مركباً كما في القضية الملقولة او معترفاً كقولنا
 كما في القضية المعقولة وهو اي القول منسباً لاول
 الاقوال الثمانية والناقضة وقوله يصح ان يقال
 لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه فصل بغير رتبة
 عن الاقوال الناقضة والاشتات من الامر و
 النهي والاستفهام وغيرها وهي اي القضية تنقسم
 الى قسمين امد هما حلية والاخر شرطية لان المحكوم
 عليه وفيه في القضية ان كانا مفردين فالقضية حلية
 والاخر القضية شرطية مثال الجملة كقولنا زيد كاتب
 ففته نظر لان المحكوم عليه وفيه لا يلزم ان يكون مفرد
 في الجملة كما نقول زيد ابوه قائم وان كانا مركبين فالقضية
 شرطية فالشرطية اما شرطية متصلة وهي التي يحكم فيها
 بصديق فضية او لاصدقها على بقدر صدق فضية اخرى
 وهي موصية ان حكم فيها بصديق فضية على بقدر صدق
 فضية اخرى كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 وسالبة ان حكم فيها بسلب صدق فضية على بقدر صدق

فضية

فضية اخرى ليس كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة
 فالليل موجود واما شرطية منفصلة وهي التي يحكم فيها
 بالثنائي بن القضية فان حكم فيها بالثنائي ايجاباً فالقضية
 شرطية منفصلة موصية كقولنا العدد اثنان ان يكون زوجاً
 او فرداً فان حكم فيها بالثنائي سلباً فالقضية شرطية منفصلة
 سالبة كقولنا ليس اثنان ان يكون الانسان اسوداً او كائناً
قال الحر والاول الخ **قوله** الجز الاول اي المحكوم
 عليه من القضية الحلية يسمى موضوعاً لانه انما وضع لان
 يحكم عليه الشيء والجز الثاني اي المحكوم به منها يسمى محمولاً
 لانه انما وضع لان يحل على شيء النسبة التي تربطها
 المحمول بالموضوع يسمى بنسبه حكمه وليرد ذكر المصالح
 الاول ولا بد منه في القضية لكونها جزءاً آخر منها والجز
 الاول من القضية الشرطية يسمى بعدم التقدم في
 الذكر والجز الثاني منها يسمى بالاكونه تابعاً له وهو
 من التلوي وهو يعني التبع **قال** والقضية اما موصية
 الخ **قوله** تنقسم القضية بنا الى موصية وسالبة لان
 تلك النسبة التي ذكرناها ان حكمها ان يقال الموضوع محمول
 فالقضية موصية كقولنا زيد كاتب وان كانت حكمها ان
 يقال الموضوع ليس محمول فالقضية سالبة كقولنا زيد
 ليس بكاتب **قال** وكل و امد منهما الخ **قوله** كل واحد
 من القضية الموصية والسالبة اما ان يكون مخصوصاً او

محصورة كلية كانتا جزئية او ممله لانه ان كان الموضوع
في القضية شخصا معينا فالقضية مخصوصه كما ذكرنا
من مثال الموصيه والسالية خور يد كاتب ورد ليس
اما تسميتها بمخصوصه فلخصوص موضوعها وقد يقال لها
شخصيه لكونه موضوعا شخصا معينا جزئيا وان لم يكن
موضوعها اي موضوع القضية شخصا معينا جزئيا بل يكون
غير معين كلياً فان بينهما كية افراد الموضوع عن الكلية
والجزئية فالقضية محصورة مسورة اما كونها محصورة
فلخصوص افراد موضوعها وانا كونها مسورة فلا شئ لها
على السور الذي هو اللفظ الدال على كية افراد الموضوع
حاصلا لها ومختطابها والسور ما يفوز من سور البلد
فكما انه يحصر البلد كذلك ذلك يحصر افراد الموضوع وهذه
المحصورة اما ان يحكم فيها على كل افراد الموضوع او على بعضها
وعلى كلا التقديرين اما بالايجاب او بالسلب فان كانت
الاقول فالقضية كلية مسورة موجبه كقولنا كل انسان
كاتب او سالية كقولنا لا شئ عن الانسان بكاتب والسور
في الكلية الموصيه مخول وفي الكلية السالية مخول
ولا واحد كما ذكرنا وان كان الثاني ان كان الحكم في القضية
على بعض الافراد فالقضية جزئية مسورة موجبه كقولنا
بعض الانسان كاتب او سالية كقولنا بعض ليس بكاتب
والسور القضية الجزئية الموصيه مخول وبعض واحد فقط

وفي الجزئية السالية مخول بعض ليس ببعض وليس كل كقولنا
ليس كل حيوان انسان وان لم يكن كذلك اي وان لم يكن
الموضوع في القضية شخصا معينا وان لم يكن الحكم فيها
على كل افراد او على بعضها فالقضية تسمى ممله مخول
في خسر لا هال بان كت افراد الموضوع التي حكم عليها فاذا
كانت القسمه مثلثة كما كت الشخ في الشفا لا يقال ان
القضية الطبيعية فارجه عنها فلا يصدق الحصر لانا
نقول الكلام في الفضاء المعيرة في العلوم والقضية
الطبيعية ليست بمعيرة في العلم لعدم انتاجها في
الاصطلاحات فخر وجهها عن التفسير لا يحل بالاختصار
قال والمنصه اما لزومه **الحقول** لما فرغ عن تقسيم
الحلبة شرع في تقسيم الشرطيه سواء كانت منفصله او
منفصله اما الشرطيه المنصه فنقسم الى تسعين امدها
لزومه والاخر اتفاقه لانه ان كان صدق الثاني فيها
على تقدير صدق وفروع المقدم لعلاقه بينهما تنشاء عز
ذات المقدم بوجوب ذلك فالقضية منفصله لزومه
والمراد بالعلاقه ههنا ما يسييه يستلزم المقدم
الثاني كالعليه والمعلوليه والتضايقات اما العليه
فكقولنا ان كانت الشمس طالعه فالنهار موجود فان طلوع
الشمس علّه لوجود النهار واما المعلوليه فكقولنا كل ما كان
النهار موجودا كانت الشمس طالعه فان وجود النهار معلول

لطلوع الشمس. أما الضبايف فقولنا ان كان زيد ابداً و
 فغرواً به فان كان صدق التالى في المنفصلة على تقدير صدق
 المقدم لا علاقته بمدكون بل على سبيل الاتفاق فالقضية
 المنفصلة اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقاً فالخمار
 ناهق فانه لا علاقة بين ناطقة الانسان وناهية الخمار
 حتى يجوز العقل استلزام ناطقة الانسان وناهية الخمار
 بهما بل نوافق على سبيل الصدق ههنا. واما الشرطية
 المنفصلة فنقسم الى ثلاثة اشخاص حقيقة وماتة الجمع
 وماتة الخلو لانه ان حكم بالقضية بالتساوي بين جزئيهما
 في الصدق والكذب معاً فالقضية شرطية منفصلة
 حقيقة كقولنا العدد اثنان زوج. واما فرد فانه حكم في
 هذه القضية بامتناع اجتماع الزوج والفردي على عدد
 واحد وبامتناع ارتفاعهما عنه. وانما سميت حقيقة
 لان التساوي بين جزئيهما اشد من التساوي بين الجزئين الاخرين
 لانه توجد التساوي بين جزئيهما في الصدق والكذب معاً
 وهذا ليس الا حقيقة الانفصال وان حكم في القضية
 بالتساوي بين جزئيهما في الصدق فقط فالقضية ماتة
 الجمع كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر فانه حكم في هذه
 القضية بالتساوي بين الحجر والشجر في الصدق فقط لا
 في الكذب لجواز ان يكون الشيء لا حجراً ولا شجراً. وانما
 سميت مانعة الجمع بين جزئيهما في الصدق وان حكم

ماتة الجمع
 بين جزئيهما
 في الصدق

في القضية بالتساوي بين جزئيهما في الكذب فقط اي لا
 في الصدق فالقضية مانعة الخلو كقولنا زيد اما ان يكون
 في الحجر واما ان لا يعرف فانه حكم في هذه القضية بالتساوي
 بين ان لا يكون في الجوز ان يعرف لابن ان يكون في الجوز ان
 لا يعرف لجوز ان يكون في الجوز ان لا يعرف. وانما سميت
 مانعة الخلو لانه لا يمكن وضع الخلو بين جزئيهما في الكذب
 قال. وقد يكون المنفصلات اعم اقول. المنفصلات
 المذكورة تتركب كل واحد منها عن جزئين غالباً كما مر وقد
 تتركب عن اكثر من جزئين. اما المنفصلة الحقيقية فقولنا
 العدد اما زائد او ناقص او مساو فانه حكم فيه بابان
 هذه اجمع لا يجمع على عدد واحد ولا يخلو العدد عن
 احدهما وفيه نظر لان عين احداً جزء الحقيقة يستلزم
 نقض الاخر لا امتناع الجمع. وبالعكس اي تنقيض احد
 اجزاء الحقيقة يستلزم عن الاخر لا امتناع الخلو
 فلو ترك الحقيقة من ثلاثة اجزاء فصاعداً يلزم الخلط
 لانه في المثال المذكور وهو قولنا العدد اما زائد او
 ناقص او مساو يلزم ان يستلزم كونه والمذكور كونه غير
 ناقص ويستلزم كونه غير ناقص كونه مساوياً وبشيخ
 من هذا ان يستلزم كونه زائداً كونه مساوياً وقد كان
 بينهم ما منع الجمع لكون المنفصلة حقيقة هذا خلف وايضا
 يلزم ان يستلزم كونه غير زائد كونه ناقصاً ويستلزم

كونه نافضا كونه غير مساو. وينسخ من هذا ان
 يستلزم كونه غير زائد كونه غير مساو وقد كان بينهما
 مع التحول ايضا لكون المنفصلة حقيقة هذا خلف
 بل الحق ان الحقيقة تتركب عن جملة ومنفصلة كقولنا
 العدد اما ان يكون مساويا كذلك العدد او زائدا عليه
 او ناقصا عنه. والجزء الثاني اى قوله او زائدا عليه
 او ناقصا عنه منفصلة والجزء الاول جملة. واصله
 هذا العدد اما مساو لتلك العدد او غير مساو له لكن اذا
 لم يكن مساويا له كان زائدا عليه او ناقصا عنه فلما
 كانت هذه المنفصلة في قوة تلك الجملة امت مقاربا
 فظن انها مركبة من ثلاثة اجزاء. ولكنها في الحقيقة
 الامرين جزئين. وكذا مانعة الخلو بخلاف مانعة الجمع.
 فانهما قد تتركب من ثلاثة اجزاء فضاء وبيانها طويل
 لا يليق في هذا المختصر فليطلب في المطولات. **قال**
 الشافعي **الح** **اقول** من الاصطلاحات المنظمة المذكورة
 التناقض وهو اختلاف القضيتين بالاجاب والسلب
 بحيث يقتضى لذاته ان يكون احدهما اى احد القضيتين
 صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاذب وليس
 بكاذب فان هاتين القضيتين مختلفتا بالاجاب
 والسلب اختلافهما بحيث يقتضى لذاته ان يكون احد
 احدهما صادقة والاخرى كاذبة على حسب

الواقع

الواقع قوله اختلاف جيب تناول الاختلاف الواقع
 بين القضيتين ومفرد بين ومفرد قضيه وقوله فقتل
 اخرج الاختلاف الواقع بين غرضيتين وقوله بالاجاب
 والسلب اخرج الاختلاف بالانفصال والانفصال
 والاختلاف بالكلية والجزئية والاختلاف بالعدد
 والتحصيل وغير ذلك وقوله بحيث يقتضى الى اخره
 اخرج الاختلاف بالاجاب والسلب لكن بحيث يقتضى
 صدق احدهما وكذبا لاخرى بخور زيدا ساكن وزيد
 ليس بمحرك لانهما صادقتان وقوله لذاته يخرج الاشياء
 بالاجاب والسلب بحيث يقتضى صدق احدهما وكذبا
 الاخرى لكن لذاته تلك الاختلاف بخور زيدا
 زيد ليس يتألف فان الاختلاف بين هاتين القضيتين
 انما يقتضى ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة
 لان قولنا زيد ليس يتألف في قوة قولنا زيد ليس باسان
 اولان قولنا زيد باسان في قوة قولنا زيد تألف فيكون
 ذلك بواسطة لذاته **قال** ولا يخفى ذلك الى **الح**
اقول القضيتان اللتان بينهما يقع التناقض لا تتحول
 من ان يكونا مخصوصتين او محصورتين او مملكتين
 فان كانتا محصورتين فلا يتحقق التناقض الا
 بعد انقائهما في ثمان واحد الاولى وحدة الموضوع
 لانهما لو اختلفتا في هذه الوحدة لم تتناقضا بغير

يهما

صدقها معا وكذاهما معا خورزدي قائم وعمر وليس بقيام
 والثانية وحدة المحصول اذا لو اختلفتا فيها لم يتناقضا
 خورزدي كاتب زيد ليس شيا عروا الثالثة وحدة الزمان
 اذا لو اختلفتا فيها لم يتناقضا خورزدي قائم ليل زيد ليس
 بنائم نهائيا والرابعة وحدة المكان لانهما عند اختلاف
 فيهما فيها لم يتناقضا خورزدي قائم في الدار زيد ليس بقيام
 في السوق والخامسة وحدة الاضافة لانهما لو اختلفتا
 فيها لم يتحقق التناقض خورزدي لعمو زيد ليس باب لعمو
 والسادسة وحدة القوة والفعل لانهما لو اختلفتا
 فيهما يان يكون النسبة في امد بهما بالقوة وفي الاخرى
 بالفعل لم يتناقضا نحو الخمر في الدن مسكربا بالقوة والخمر
 في الدن ليس مسكربا بالفعل والسابعة وحدة الكل والجزء
 لانهما لو اختلفتا في الكل والجزء لم يتحقق التناقض نحو
 الذئبي اسوداي بعضه الذئبي ليس باسوداي كله و
 الثامنة وحدة الشرط لعدم التناقض بين الفضيضين
 عند اختلاف الشرط كقولنا الجسم معرق للبصر اي بشرط
 كونه ابيض الجسم ليس معرق للبصر اي بشرط كونه اسود
 واذا عرف هذا اي شرط الاتفاق في ثمان الومدة في
 المخصوصتين فاعلم ان الفضيضين اذا كانتا احديهما
 موضوعة كلية ينعني ان يكون الاخرى سالبة جزئية و
 اذا كانت سالبة كلية كانت الاخرى موضوعة جزئية

ففي

ففقيض الموضوعة الكلية انما هي سالبة جزئية كقولنا
 كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان وفقيض
 السالبة الكلية انما هي الموضوعة الجزئية كقولنا لا شيء من
 الانسان حيوان وبعض الانسان حيوان ولمية هذا
 سببا في المحصورات والحج ايراد المص هذا
 قوله وفقيض الموضوعة الكلية المح بها ليس في موضعه
 وانما موضعه بعد تحقق المحصورات **قال** المحصورات
اقول ان كانتا الفضيضتان المتناقضتان محصورتين
 لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكلية
 والجزئية بان يكون احدهما كلية واخرى جزئية
 وهذا انما يكون بعد اتفاقهما في الومدة المذكورة
 فلو قد بعد قوله في الكلية والجزئية بقولنا ايضا
 لكان او لم يكون اشارة اليه اعني الى اتفاقهما
 في الومدة المذكورة وانما قلنا انه لم يتحقق
 اتفاق في المحصورتين الا بعد اختلافهما في
 الكلية والجزئية لان الكليتين قد يكذبان كقولنا
 كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب ففقيض
 الكلية الجزئية لا الكلية وبالعكس اعني نفقيض
 الجزئية الكلية لا الجزئية وان كانتا الفضيضتان
 مهملتين فحكمهما حكم المحصورتين لان المهملات
 من المحصورات في الحقيقة من حيث انها في قوة

الخزنات **قال** العكس الى اخره **قول** من تلك
 الاصطلاحات المنطقية المذكورة العكس وهو
 عبارة عن بصير الموضوع في القضية محولا والمحول
 موضوعا مع بقاء الكيف اى السلب والايجاب
 اى ان كان الاصل موجبا كان العكس ايضا كذلك
 وان كان سالبا كان العكس ايضا كذلك ومع بقاء
 صدق والكذب اى ان كان الاصل صادقا باى
 وجه كان العكس ايضا كذلك وان كان كاذبا كان
 العكس ايضا كذلك كما اذا اردنا ان يعكس قولنا
 كل انسان حيوان جعلنا الجزء الاول ثانيا والثاني
 اوليا وقولنا بعض الحيوان انسان واذا اردنا ان
 نعكس قولنا لاشئ من الانسان يجرفلنا لاشئ من
 الحجر باىسان ولو قال المض العكس هو جعل الجزء
 الاول من القضية ثانيا والجزء الثاني اوليا كان
 اصوب لان ما هو الموضوع لا يصير محولا وما هو
 المحول لا يصير موضوعا اصاده وليس سألنا ذلك
 لكن نخرج عن الغريب المذكور عكس الشرطيات و
 انما اعتبر بقاء السلب والايجاب لانهم يتبعوا
 القضايا ولم يجدوها في اكثر الاحوال بعد جعل
 المذكور صادقا لارتمه للاصل المتوافقة لها
 في السلب والايجاب وانما اعتبر بقاء الصدق

لان العكس لازم القضية ولو فرض صدقها بدوت
 صدق العكس يلزم صدق الملزوم بدون صدق اللازم
 وصدق الملزوم بدون اللازم مستحيل ولم يغير بقاء
 الكذب لانه لا يلزم من كذب الملزوم كذا اللازم
 فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع عكسه الذي
 هو قولنا بعض الانسان حيوان فعلى هذا قول المصر
 والتكذيب لا يكون الاختفاء **قال** والموجبة الكلية
 لا تنعكس عليه **الح** **قول** القضية الكلية التي تكون
 موجبة كلية لا يلزم ان يعكس موجبة كلية بل يلزم ان
 تنعكس جزئية اما عدم انعكاسها كلية فليدفع
 بماده يكون المحول فيها اعم من الموضوع وعند الاعمال
 يلزم صدق الاخص على كل الاسم وهو محال مثلا يصدق
 قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان
 واللازم ان يصدق الانسان الذي هو قولنا اخص
 على كل حيوان الذي هو الاعم وهو محال واما انعكاسها
 جزئية قلنا اذا قلنا كل انسان حيوان محدثا
 موصوفا با ان الانسان والحيوان وهو ذات الانسان
 فيكون بعض الحيوان انسانا هذا ما ذكره المصنف
 لتعليل انعكاسها جزئية **والاول** فيه ان يقال اذا
 صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض شئ
 الحيوان انسان والا يصدق بنفسه وهو لا

من الحيوان بانسان فيلزم المتفاوت بين الانسان
والحيوان فيصدق ليس بعض الانسان بحيوان و
قد كان الاصل كل انسان حيوان هذا خلف ونضم
ذلك النقيض الى الاصل لينج سلب الشئ عن نفسه
وهو محال هكذا كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان
بانسان ينج من الشكل الاول لا شئ من الانسان با
بانسان وهو محال **قال** والموجنة الجزئية الحج
اول الفضة الموجنة الجزئية انضا
تتغكس موجنة جزئية كما ان الفضة الكلية
تتغكس اليها والموجة ههنا كالوجه التي ذكرناها
فيما فانه اذا صدق بعض الحيوان انسان يلزم ان
يصدق بعض الانسان حيوان لانا متحد ههنا
شيء معين موصوفا بالحيوان والانسان فيكون
بعض الانسان حيوان **او** نقول على تقدير صدق
قولنا بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق
بعض الانسان حيوان والا يصدق نقيض
وهو لا شئ من الانسان بحيوان ويلزم
منه لا شئ من الحيوان بانسان وقد كان
الاصل بعض الحيوان انسان هذا خلف او
ينضم هذا النقيض اللازم الى الاصل حتى
يلزم سلب الشئ عن نفسه وهو محال كامر

قال والسالبة المح **اول** السالبة الكلية
يلزم ان تتغكس سالبة كلية ولذلك أي انعكاسها
الى الكلية بين نفسه لانه اذا صدق لا شئ من
الحجر بانسان يلزم ان يصدق لا شئ من الانسان
بحجر والا يصدق نقيضه وهو بعض الانسان
بحجر وتتغكس الى قولنا بعض الحجر انسان وقد كان
الاصل لا شئ من الحجر بانسان هذا خلف ونضم
اعني النقيض وهو بعض الانسان حجر **الثاني**
الاصل لينج سلب الشئ عن نفسه هكذا بعض
الانسان حجر ولا من الحجر بانسان ينج من الشكل
الاول بعض الانسان ليس بانسان فهو مستحيل
لصدق قولنا كل ما كان انسانا بالضرورة دائما
قال والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما
اول لا يلزم ان تتغكس سالبة جزئية والا
لا ينقض بمادة يكون الموضوع فيها اعم من
المحل فيصدق سلب الاخص عن بعض لا عم
ولا يصدق سلب الاعم عن بعض الاخص لان
كل اخص يستلزم اعمه فان قولنا مثلا بعض
الحيوان ليس بانسان كالغزالين وغيره يصدق ولا
يصدق عكسه وهو بعض الانسان ليس
بحجر ان يصدق نقيضه وهو كل انسان حيوان

كان انسانا

والا يوجد لكل بدون الخ، وهو محال وانما
 قد بقوله لزوما لانه قد يصدق العكس في بعض
 المواد مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر و
 يصدق عكسه ايضا وهو بعض الحجر ليس انسان
قال القياس **اقول** المطلب الاعلى والمقصود
 الاقصى من الاصطلاحات المنطقية المذكورة
 القياس وهو سواء ما قول مؤلف من الاقوال مبي
 سلت لزوم عنها اى عن تلك الاقوال لذلها قول آخر
 كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فانه قياس
 مركب من قولين اذا سلطناها لزم عنهما الذاتهما قول
 آخر كقولنا العالم حادث والمراد من القول اعم
 من ان يكون معقولا وملفوظا والمراد من الاقوال
 ما فوق القول الواحد ليناول القياس المؤلف من
 قولين والقياس المؤلف من اقل قول فوق الاثنين فالقول
 الواحد لا يسمى قياسا وان لزم عنه لذلها قول آخر
 كعكس المستوى وعكس النقيض وقوله سى
 سلت يشير الى ان تلك الاقوال لا يلزم ان يكون
 مسلمة في نفسها بل يلزم ان يكون بحيث لو سلمت
 لزم عنها لذلها قول آخر ليدخل في التعريف القياس
 الذي مقدماته صادقة والقياس الذي مقدماته
 كاذبة كقولنا كل انسان جماد وكل جماد جماد فان

الذات

هذا القولين وان كانا كاذبين في نفسها الا انهما
 بحيث لو سلمنا لزم عنهما قول آخر وكل انسان جماد
 وقوله لزم عنهما بجزء عن الاستقراء والتشليل
 لانهما وان سلم مقدمتهما لكن لا يلزم عنهما شئ
 اخر لا مكان الخلف في مدلولهما عنهما وقوله
 لذلها بجزء عن القياس الذي يلزم عنه بعد
 التسليم قول اخر لكن لا لذلها بل بواسطة مقدمة
 اجنبية كما في القياس المساوات وهو ما يتكرر
 من قولين بحيث يكون متعلق بمحول الاول
 موضوع الآخر كقولنا مساو **ب** مساو **ب**
 مساو **ج** فان هذين القولين مسنن زمان ان
 يكون مساو **ب** مساو **ج** لكن لا لذلها بل بواسطة
 مقدمة اجنبية وهي ان كل مساو للمساوى
 مساو لذلها الشئ وانما قال من اقوال ولم يقل
 من مقدمات لئلا يلزم الدور لان المقدمة
 قد عرفتوها بانها ما جعلت جز القياس فاحذوا
 القياس في تعريفها ولو اخذت هي ايضا في تعريف
 القياس لزم الدور **قال** وهو اقتراني **اقول**
 القياس ينقسم الى قسمين اقتراني واستثنائي
 لاننا لم يكن يجب النتيجة او نقيضها مذكورا في
 القياس بالفعل فهو اقتراني هونك كل جسم مؤلف

وكل مولف محدث فكل جسم محدث وقولنا
 كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان
 النهار موجودا فالارض مضيئة بنج كلما كانت الشمس
 طالعة فالارض مضيئة وان كان عن الشئ او
 نقيضها مذكورا فيه بالفعل فهو استثناء كقولنا
 ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس
 طالعة بنج فالنهار موجود لكن النهار ليس موجود
 والشمس ليست بطالعة وانما سمي الاول افتراضا
 لكون الحدود قد مفترقه غير وانما سمي الثاني
 استثناء لاشماله على ادات الاستثناء
 والمراد من ان يكون عين الشئ او نقيضها
 مذكورا في القياس هو ان يكون طرفاها او طرفا
 نقيضها مذكورين بالترتيب الذي في الشئ **قال**
 والكورين مقدمتي القياس **الح** **اقول** علم ان المشترك
 بين مقدمتي القياس فصاعدا يسمى حد الوسط
 لنوسطه بين طرفي المطلوب سواء كان موضوعا
 او محمولا او مقدا او تاليا وقد مرنا لها
 انقا وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغرا لانه
 اخص في الاغلب والاخص اقل افرادا فكون
 اصغرا محمول المطلوب يسمى حدا اكبرا لانه اعم
 في الاغلب والاعم اكثر افرادا فيكون اكبرا

والحد

والمقد منه من مقدمات القياس التي فيها الاصغر
 تسمى صغرى لاشتمالها على الاصغر فيكون ذات
 الاصغر وهذا ليس لامعنى الصغرى والمقد منه
 منها التي فيها الاكبر تسمى كبرى لاشتمالها على الاكبر
 وهذا ليس لامعنى الكبرى واقتران الصغرى با
 الكبرى في الايجاب والسلب وفي الكلمة والجزء
 تسمى قرينة وضربا ولم يذكر المص هذا وهيئة
 التاليف اي الهيئة الحاصلة من اقتران الصغرى
 بالكبرى تسمى شكلا والاشكال اربعة لان
 الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى و
 موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول نحو كل
ج ب وكل **ب** **أ** فكل **ج** **أ** وان كان بالعكس
 اي ان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى
 فهو الشكل الرابع نحو كل **ب ج** وكل **أ ب** فبعض **أ**
 وان كان الحد الاوسط موضوعا فيهما اي في
 الصغرى والكبرى فهو الشكل الثالث نحو كل
ب ج وكل **ب** **أ** فبعض **ج** **أ** وان كان الحد
 الاوسط محمولا فيهما اي في الصغرى والكبرى
 فهو الشكل الثاني نحو كل **ج ب** ولا شئ من **أ ب**
 بنج ولا شئ من **ج** **أ** فهذه هي الاشكال الاربعة
 المذكورة في المنطق **قال** والشكل الرابع **الح**

أقول من هذا الاشكال الاربعة المذكورة
الشكل الرابع وهو بعد عن الطبع حدا لا
يستحصل المطلوب به الا بالتفسير وانما يستحصل
بالاشكال الباقية بالتسري من هذه الباقية ما هو
اقرب الى الطبع هو الشكل الاول والباقية اعني
الثاني والثالث والرابع ترد عند الاحتياج الى
الاول والذي له طبع مستقيم وعقل سليم لا يحتاج
الى رد الشكل الثاني الى الاول لانه اقرب من
الباقين اليه لمشاركة اياه في صفاته وهي اشرف
المقدماتين لاشتمالها على موضوع المطر الذي
هو اشرف من المحمول لان المحمول انما يطلب
لاجله واعلم ان الشكل الثاني انما ينبج اذا كانت
مقدمة ما هي الصغرى والكبرى فيه مختلفين
بالايجاب والسلب اي اذا كانت احدهما موجبة
والاخرى سالبة والا لكانت اما موجبتين او
اوسالبتين واما ان كان يخلف الاختلاف في
النتيجة اما اذا كانت موجبتين فلا بد بصدق
كل انسان حيوان وكل فانطق حيوان والحج لايجاب
واذا بد لنا الكبرى بقول فليس حيوان كان الحج
السلب اما اذا كانتا سالبتين فلا بد بصدق
من انسان يحجر ولا شئ من الفرس يحجر والحج السلب

ولو بد لنا الكبرى بقولنا لا شئ من الناطق يحجر كان
الحج الايجاب بخلاف ما اذا وجد الاختلاف وبين
المقدمتين بالايجاب والسلب ومع هذا الشرط يلزم
كلية الكبرى في هذا الشكل والاختلاف النتيجة كقولنا
لا شئ من الانسان يفرس وبعض الحيوان فرس والحج
الايجاب يحجب بعض الانسان حيوان ولو قلنا بعض
الساكن فرس كان الحج السلب هذا على تقدير الاحتياج
الكبرى واما على تقدير سلبها فلا بد بصدق قولنا
كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس حيوان كان
الحج الايجاب واذا قلنا بعض الجسم ليس حيوان
كان الحج السلب ولم يذكر المصنف هذا الشرط **قال**
والشكل الاول هو الذي جعل معيار العلوم الى الخ
أقول لما كان الشكل الاول بين اشكال الاربعة
اصلا والباقية مرتدة اليه عند الاحتياج ولهذا
ما جعل معيار العلوم الا ذلك لاورده المصنف مع
ضرورية النتيجة دون غيره لجعل دستور في هذا
الفن اي قانونا لنتيجة منه المطلوب وتوطئة
لتفهم الباقية وضرورية النتيجة اربعة لان القسمة
العقلية تقتضي ان يكون ستة عشر فقط منها
اشئ عشر كما بين في المطولات وهو اشراط
لحجاي الصغرى وكلية الكبرى في الشكل الاول

وبقي أربعة اضراب الضرب الاول هو ان يكون
 من موجبتين كليتين والنتيجة موجبة كقوله
 كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج كل جسم
 والضراب الثاني ان يكون من كليتين والكبرى
 سالبة والنتيجة سالبة كقوله كل جسم مؤلف
 ولا شيء من المؤلف بقديم ينتج لا شيء من الجسم بقديم
 الضرب الثالث ان يكون من موجبتين والصغرى جزئية
 والنتيجة موجبة جزئية كقوله بعض الجسم مؤلف وكل
 حادث ينتج بعض الجسم حادث والضراب الرابع
 ان يكون من موجبة جزئية وسالبة كلية
 كبرى والنتيجة سالبة كقوله بعض الجسم مؤلف
 ولا شيء من المؤلف بقديم ينتج بعض الجسم ليس
 بقديم ومن هذا يعرف ان ايجاب الصغرى وكلية
 الكبرى شرط في الشكل الاول والا اختلفت
 النتيجة اما الاول فلا يصدق لا شيء من الا
 نسان بفرس وكل فرس حيوان والحج الايجاب واذا
 بدلت الكبرى بقولنا وكل فرس ساهل كان الحق
 السلب واما الثاني فلا يصدق كل انسان
 حيوان وبعض الحيوان فرس والحج السلب
 واذا قلنا بعض الحيوان ضاحك كان الحق
 الايجاب قال والقياس الاقتراني الى اخره

اقول لما قسم المص القياس من قبل الى اقتران
 واستثنائي اراد ان بين كل واحد منهما من
 ابي شي يتركب فقال القياس اقتراني اما ان يتركب
 من مقدمتين حملتين كما مر من قولنا كل جسم
 مؤلف وكل مؤلف محدث فان كلا من هاتين
 المقدمتين حملية واما ان يتركب من مقدمتين
 شرطيتين متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود فالارض مضئبة ينتج من اقتراني
 هاتين الشرطيتين المتصلتين ان كانت الشمس طالعة
 فالارض مضئبة والمراد من هذين المتصلتين
 متصلتين لذو ميان لا اتفاقان كما ذكر في
 المطول واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين
 منفصلتين كقولنا كل عدد فهو اما زوج او فرد
 وكل زوج فهو اما زوج الزوج او زوج الفرد
 ينتج من هاتين المقدمتين المنفصلتين العدد
 اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد واما ان
 يتركب القياس المذكور من مقدمة حملية ومقدمة
 متصلة سواء كانت حملية صغرى والمتصلة
 كبرى او بالعكس كقولنا كل كان هذا الشيء انسانا
 فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج من هاتين
 المقدمتين اللتين اولها متصلة والاخرى

وان كان
 اقتراني

حمله كلما كان هذا الشيء انسان فهو جسم واما
 ان يترك من مقدمته حمله ومقدمته منفصلة
 سواء كانت مقدمته المحملة صفري والمنفصلة
 كبرى وبالعكس نقولنا كل عدد اما زوج واما فرد
 وكل زوج فهو منقسم بنفسا وبنين بنج من هاتين
 المقدمتين اللتين اولهما منفصلة والاخرى حمله
 كل عدد فهو اما فرد او منقسم بنفسا وبنين واما ان
 يترك من مقدمته منفصلة ومقدمته متصلة سواء
 كانت المتصلة صفري والمنفصلة كبرى وبالعكس
 نقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل
 حيوان فهو اما ابيض واسود بنج من هاتين
 المقدمتين اللتين اولهما متصلة والاخرى منفصلة
 كلما كان هذا الشيء انسانا فهو اما ابيض واسود
قال اما القياس الاستثنائي **الح اقول** لما
 فرغ عن بيان القياس لا فتر في شرع في بيان القياس
 الاستثنائي فنفقول القياس الاستثنائي مركب
 داغما من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع
 احد جزئها اي ثباته او رفقته ليلزم وضع الثاني
 الجز الاخر او رفقته سواء كانت متصلة او
 منفصلة اما ان كانت متصلة فنقولنا ان كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة

نحو

بنج ان النهار موجود ولو قلنا لكن النهار ليس
 بموجود بنج ان الشمس ليست بطالعة واما
 ان كانت منفصلة فنقولنا داغما اما ان يكون
 العدد زوجا او فردا لكن هذا العدد زوج بنج
 انه ليس بفرد ولو قلنا لكنه ليس بزوج بنج انه
 فرد واذا عرف هذا فنفقول الشرطية الموضوعه
 في القياس الاستثنائي ان كانت متصلة **قال**
 فاستثناء عن المقدم بنج عن الثاني ولا
 ثم انفكاك الا لازم عن اللزوم فيبطل الملازمة
 واستثناء نقيض الثاني بنج نقيض المقدم و
 الا لازم وجود اللزوم بدون الا لازم فيبطل الملازمة
 كما رايت في المثال الاول وان كانت الشرطية
 الموضوعه في القياس الاستثنائي منفصلة
 فاستثناء احد الجزئين سواء كان مقدما او
 تابيا بنج نقيض الاخر لا امتناع للجمع بينهما
 واستثناء نقيض احدهما اي احدى الجزئين
 كذلك بنج عن الاخر لا امتناع للكل بينهما كما
 رايت في المثال الثاني فغلك بالتمام في المثالين
 المذكورين هذا ان كانت المتصلة حقيقة وان
 شئت ان تدرك البحث بجماله في المنفصلات
 فارجع الى الرسائل المطولات **قال** البرهان

الحقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة
التي يجب استحصارها عند الحوض في شئ من العلوم
البرهانية وهو برسم بانه قياس مولف من مقدمات
يقينية لا تحتاج اليقين كما مر من الامثلة واليقين
هو اعتقاد بانه لا يمكن ان يكون الا كذا مطابقا
للمواقع غير ممكن الزوال فوله لا يمكن ان يكون الا كذا
يخرج الظن وهو اعتقاد الراجح لانه يمكن وقوع
الظن وقوله مطابقا للمواقع احترازية عن الجهل
المركب فانه وان كان اعتقادا بانه لا يمكن ان يكون
الا كذا لكن ليس مطابقا لنفس الامر وقوله غير ممكن
الزوال احتراز عن الاعتقاد المقلد لان الاعتقاد
فيه لا عن دليل فيمكن زواله واما اليقينية فاقسام
منها اوليات وهي ما يحكم العقل فيها بمجرد تصور
الطرفين كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم
من الجزء ومنها مشاهدات وهي يحكم فيه بالحس
سواء كان من الحواس الخمس الظاهرة او من الحواس
الباطنة كقولنا الشمس مشرقة والشار محرقه وكقولنا
ان لنا عظاما وضوفا ومنها مجربات وهي ما يحتاج
العقل في جزم الحكم الى تكرار المشاهدات مرة بعد
اخرى كقولنا شرب السقونيا يسهل الصقرا وهذا
الحكم انما يحصل بواسطة مشاهدات كثيرة منها

ومنها احداثيات وهي ما يحتاج العقل في جزم الحكم
فيه الى واسطة تكرار المشاهدات كقولنا نور القمر
مستفاد من نور الشمس لاختلاف تشككاته النور
بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس فربا وبعد ومنها
متواترات وهي ما يحتاج العقل فيه في جزم الحكم
بواسطة السماع من جميع كثير استحالة العقل بوقوعهم
على الكذب كالحكم بان محمد عليه السلام ادعى
النبوة واظهر الحجرة على يديه ومنها قضايا فائسا
معا وهي ما يحكم العقل فيه بواسطة لا تعقب عن
الذهن عند تصور الطرفين كقولنا الاربعة زوج
بسبب وسط حاصر في الذهن وهو الانقسام
بمقساوين والوسط ما يقترن بكقولنا لانه
حين يقال لانه كذا وكذا **قال** والجدل الى اخره
اقول من اصطلاحات المنطقية المذكورة والجدل
وهو قياس مولف من مقدمات مشهورة كالقدمات
التي ذكرناها في اليقينية والعرض من ترتيبها الزام
الخصم وهو طء ومنها الخطاء وهي قياس مركب
من مقدمات مقبولة عن شخص معقده فيه او من
مقدمات مطوية منه والعرض منه ترغيب الناس
فيما ينفعهم من امور معاشهم كما يقع له الخطاء والوعطاء
ومنها الشر وهو قياس مركب من مقدمات تنبئ منها

النفس أو تنفض كما قيل بأقوثة سبيلها انبسطت
منه النفس ورغبت من سرها وإذا قيل غسل مرة
متهوغة انقبضت النفس وتفرقت عن كلها ومنها
المعالطة وهي قياس مركب من مقدمات كاذبة
تشبيهة بالحق أو بالمشهور أو مركب من مقدمات
وهيئة كاذبة والغلط إما من جهة الصورة
أو من جهة المعنى إما من جهة الصورة فكقولنا
لصورة الفرس المنقوش على الجدار أنها فرس وكل
فرس سخك وإما من جهة المعنى فكقولنا كل
إنسان فرس فهذا إنسان وكل إنسان فرس فرس
فرس ينتج أن بعض الإنسان فرس وأعلم أن ما
عليه الاعتماد والتعويل من هذه القياس وإنما
هو البرهان لكونه مركباً من مقدمات اليقينية
ولكن هذا الخرماء وردنا شرحه
من الأوراق لإيضاح
ما في كتاب إيساغوجي